

الموارد المالية في الفقه الاسلامي والدولة الحديثة

Financial resources in Islamic jurisprudence and the modern state

الكلمات الافتتاحية :

مداخل ومخارج الضريبة الاسلامية والنظام الضريبية ، ضرائب الحكومة الحديثة

Keywords :

Islamic taxes, income and expenses, tax system, modern taxes, government

Abstract: Every government, regardless of its intellectual foundations, needs financing to achieve its goals. One of the important ways of financing is various taxes collected from citizens. The term “modern taxes” stands against “Islamic taxes.” In the modern government, the philosophy of taxation is considered to be the participation of all in providing public expenses. From this point of view, it is understood that tax is a cost that all members of the society pay for the administration of their society. According to some others, however, the philosophy of taxation is to create social justice. In this type of interpretation, taxes are collected from people with higher incomes to pay for people with lower incomes, in order to achieve social justice. In addition, tax has been considered as a type of social cost that the members of a nation are obliged to pay in order to use the facilities and resources of a country in order to provide the ability to replace these facilities and resources. Like modern governments, the Islamic state has duties such as establishing internal and external

security and order, financial management of the Islamic state, establishing justice through the courts, etc. Obviously, doing the mentioned tasks requires financing. This tax provision is realized through various taxes such as Zakat, Khums, etc. The paper aimed at differentiating between new taxes and Islamic taxes, as well as investigating if Islamic taxes can be used in modern governments. Descriptive analysis was used to answer the mentioned questions.

طارق جعفر عزيز النعمه



طالب دكتوراه كلية
الحقوق والعلوم
الاجتماعية جامعة
تبريز/ ايران

ا.م.د سيد حسين ملكوتي

جامعة تبريز كلية
الحقوق والعلوم
الاجتماعية/ ايران

ا.م.د محمد مظهري

جامعة تبريز كلية الحقوق
والعلوم الاجتماعية/ ايران

ا.م.د آيت مولائي

جامعة تبريز كلية الحقوق
والعلوم الاجتماعية/ ايران

الملخص

الضرائب مبالغ نقدية تفرضها الدول على الأفراد بهدف تمويل النفقات التي يجب أن تلتزم بها لتوفير الخدمات الاجتماعية ودفع رواتب الموظفين في الجهات الحكومية وكذلك لدعم السلع الأساسية وتعد الضرائب بأنواعها أهم مصادر إيرادات الحكومة وأيضاً تحقق قدر أكبر من المساواة في توزيع الثروة والدخل وقد تفرض الحكومة ضريبة تصاعديّة على الدخل والثروة وقد ينظر البعض إلى الضرائب كعب كبير الأمر الذي يوضح أهمية تحديد نسبة الضرائب وفهم أنواع الضرائب في حفظ التوازن والاستقرار الاقتصادي. أنا بخصوص موارد الدولة الإسلامية تقوم على أسس اقتصادية مثل فرض الزكاة والخمس على القادرين مالياً لمساعدة المحتاجين وهذا المقال يسعى للإجابة على سؤال الفرق بين الضرائب الحديثة والضرائب الشرعية وهل يمكن استخدامها في هذه الضرائب أيضاً يعتمد على المنهج الوصفي والتحليلي

المقدمة : منذ تكوين الدولة الإسلامية في المدينة المنورة وضع الشارع الحكيم الأصول العامة للسياسة المالية للدولة من خلال بيان شامل لموارد بيت المال وأوجه الإنفاق العام بما يتناسب وحاجات المجتمع الإسلامي الجديد. حيث كانت المصارف محدودة محددة وغالباً ما كانت الإيرادات تكفي لتحقيق أهداف الدولة السياسية والاجتماعية.

فإذا ظهرت حاجة ماسة للمال انتدب الرسول ﷺ للمسلمين لسدها ندباً لا إيجاباً وحثوا فقاموا بالأمر كل حسب طاقته ومقدرته حتى تسد هذه الحاجة. ولما اتسعت الدولة الإسلامية ودخل تحت سلطانها أمم وأقاليم ظهرت إيرادات جديدة لبيت المال وفي المقابل زادت النفقات العامة فأصبح من الضروري تنظيم الوارد والصادر مراعاة للتغير فاستحدثت الدواوين للأنظمة لأوجه الإنفاق العامة ونظمت الأراضي المفتوحة تنظيمها يتفق مع السياسة المالية والسياسية للدولة. وكل ذلك صدر عن رأي واجتهاد من الصحابة والبيت رضي الله عنهم تحقيق المصلحة الأمة وفي العصر الحديث وبعد الاستعمار الغربي للدول الإسلامية وما تبع ذلك من تقسيم سياسي وتطور في مجالات

الحياة كافة تغيرت السياسات المالية للدول تبعا لهذا التغير فظهرت موارد مالية جديدة واندثرت أخرى. فالواقع السياسي الجديد ارتبط الأفراد فيه بالدولة برابطة الجنسية بغض النظر عن العقيدة فأصبح أهل الذمة مواطنين مثلهم في ذلك مثل المسلمين نتيجة تمتعهم بجنسية البلد الذي يقيمون فيه وبالتالي فلم يعودوا مطالبين بدفع الجزية وكذا الحال بالنسبة للخراج فما دام صاحب الأرض يملك رقبته فهو غير مطالب بخراجها. وتغير الحال بالنسبة للزكاة فأصبح أمر إخراجها عائدا لمالك النصاب إن شاء أخرجها وإن شاء منعها وليس للدولة حق في التدخل على اعتبار أنها عبادة دينية بين العبد وربه وهي ليست مسؤولة عن متابعة الأفراد بما يجب عليهم من التزامات دينية. (٢)

المبحث الأول : مفهوم الضريبة والسياسة الشرعية

المطلب الأول : مفهوم الضريبة وأهدافها وقواعدها في النظام الضريبي المعاصر

أولا : مفهوم الضريبة لغة

أصلها ضرب وهي واحدة الضرائب التي تؤخذ في الخراج والجزية وخوها، ومنه ضريبة العبد: أي غلته وهي ما يؤدي العبد إلى سيده من الخراج لمقرر عليه. والضرائب ضرائب الأرضين وهي وظائف الخراج عليها، وضرب على العبد الإتاوة ضريبا: أوجبها عليه بالتأجيل، والاسم الضريبة وضارب فلان لفلان في ماله:

فالضريبة تعني: مال مؤدى من طرف إلى طرف آخر على سبيل الإيجاب سواء ترتبت عليه

منفعة أم لا. (٣)

ثانيا: مفهوم الضريبة اصطلاحا:

١ - عند علماء الفكر المعاصر: عرفت بأنها : (اقتطاع مالي تقوم به الدولة جبرا عن المول ويقوم بدفعه وفقا لمقدرته التكليفية مساهمة منه في الأعباء العامة بغض النظر عن المنافع الخاصة التي تعود عليه وتستخدم حصيلته الضريبية في تغطية النفقات العامة وتحقيق السياسة المالية للدولة) ويؤخذ على هذا التعريف اقتصاره على نوع واحد من أنواع الضرائب وهو الضرائب المباشرة التي تراعي المقدرة التكليفية للممولين وأغفل الضرائب غير المباشرة التي لا تراعي هذا الجانب ومن جانب آخر فإن القول بعدم رجوع الضرائب على الممول بالمنفعة فيه نظر. ذلك أن الاستخدام الأمثل للضرائب ووضوعها في موضعها يعود على الفرد بالنفع سواء أكان ماديا أم معنويا. وعرفت بأنها : (فريضة نقدية تقتطعها الدولة أو من ينوب عنها من الأشخاص العامة أو من الفرد قسرا وبصفة نهائية دون أن يقابلها نفع معين. وتفرض طبقا للمقدرة التكليفية للممول وتستخدم في تغطية النفقات العامة والوفاء بمقتضيات السياسة المالية للدولة) ويؤخذ هذا التعريف ما أخذ على سابقه وهو إغفال الضرائب غير المباشرة والقول بعدم رجوع الضريبة بنفع خاص على المول وجميع التعريفات التي بينت مفهوم الضريبة تدور حول التعريفين السابقين عليه يمكن تعريف الضريبة بالمفهوم المالي المعاصر بأنها: التزام مالي تفرضه الدولة على المكلفين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لتحقيق أهداف مالية واقتصادية واجتماعية وسياسية ومن خلال هذا التعريف يمكن تحديد الخصائص التي تميز الضريبة في النظام المالي المعاصر.(٤) وهي:

أولاً: الضريبة فريضة إلزامية : فالضرائب إجبارية لا مجال فيها للتخيير بين الدفع وعدمه ما دامت شروط اقتطاعها من الكلف أو فرضها على السلعة أو الخدمة للمتوفرة.

ثانياً : المسؤول عن فرضها والإلزام بها : وهو الحاكم أو من ينوبه من أصحاب الاختصاص في هذا المجال سواء أكان فرداً أم مؤسسة تتولى الإشراف على الضرائب وتحدد شروطها ومقاديرها وطرق جبايتها.

ثالثاً : الملزم بضريبة الدفع : وهو الشخص الطبيعي أو الاعتباري الخاضع لسلطان الدولة الحامل لجنسيتها المقيم فيها إقامة دائمة أو يمارس نشاطاً تجارياً فيها من تنطبق عليهم شروطها بالنسبة للضرائب المباشرة أو جميع الأشخاص المقيمين في الدولة بالنسبة للضرائب الغير مباشرة.(٥)

رابعاً : أنواعها : تقسم إلى نوعين رئيسيين هما الضرائب المباشرة والضرائب الغير مباشرة والتي يأتي تفصيلها في المباحث للقادة بإذن الله تعالى

خامساً: أهدافها : ترمي الضرائب إلى تحقيق جملة من الأهداف التي تسعى إليها الدولة لإتمام وظائفها والقيام بمسؤولياتها وهي:

- ١ . أهداف مالية: تتمثل في تحقيق موارد مالية للدولة لتغطية النفقات العامة.
- ٢ . أهداف اقتصادية: كتشجيع الاستثمار وضبط الاستهلاك وتنظيم الإنتاج.
- ٣ . أهداف سياسية: وهي القيام بمهمات الدولة وتوفير المال اللازم لدعم الأنشطة الداخلية والخارجية للدولة وتوفير الأمن.

٤. أهداف اجتماعية: وهي رعاية أصحاب الدخل المنخفضة وتقديم الخدمات الطبية والتعليمية وغيرها.

٥. أهداف عسكرية: وهي تأمين حدود الدولة وإعداد العدة لمواجهة الأعداء وغيرها.

٦. قواعد الضريبة في النظام المالي المعاصر:

يجمع علماء المالية المعاصرة على وجوب توفر أربع قواعد أساسية في أي نظام ضريبي عند إقراره توفيقاً بين مصلحة الدولة ومصلحة المكلفين وهي

القاعدة الأولى: قاعدة العدالة : وتقوم على أساس قدرة الفرد على دفع الضريبة، وبمعنى آخر: مساهمة أفراد الدولة في أعباء تمويل الإنفاق العام بحسب مقدرتهم التكليفية. ولتحقيق هذا المبدأ يجب مراعاة الأمور التالية.

١. أن تكون الضريبة عامة على جميع أنواع الدخل بدون استثناء من تنطبق عليهم الشروط بما يعرف (بعمومية الضريبة).

٢. مشاركة المكلفين في الأعباء الهامة كل حسب مقدرته التكليفية بما يعرف (بوحدة الضريبة).

٣. الاعتدال في سعر الضريبة بحيث لا ترهق للكلف وتحمله فوق طاقته أو تؤثر على العملية الاقتصادية في الدولة. (٦)

٤. إعفاء الحد الأدنى اللازم للمعيشة ووجود إعفاءات الأعباء العائلية والظروف الاجتماعية.

د. تحقيق العدالة في التطبيق بحيث يختار من هو أهل لذلك من أصحاب الاختصاص وبما يضمن تحقيق المساواة في جباية الضرائب

القاعدة الثانية: قاعدة اليقين : وتعني تحديد كل ما يتعلق بالضريبة وفق مواد قانونية واضحة لدى المكلفين بحيث تبين مقدار الواجب على المكلف ووقت أداء الضريبة منعا للتحكم في سعر الضريبة وطرق جبايتها وصولا إلى الاستقرار في النظام الضريبي.(٧)

القاعدة الثالثة: قاعدة الملائمة : وتقضي هذه القاعدة بمراعاة الظروف المادية والنفسية للمكلفين بحيث يتم دفعها في الوقت الملائم لهم وبالطريقة التي تناسبهم

المطلب الثاني: مفهوم السياسة الشرعية وضوابطها

أولا: تعريف السياسة الشرعية لغة: السياسة أصلها ساس والسوس بالفتح مصدر ويقال ساسوه سوسا إذا رأسوه. وساس الأمر: قام به وسوسه القوم : جعلوه يسوسهم. وفي الحديث: ((كان بنو إسرائيل يسوسهم أنبيأؤهم)) أي تتولى أمورهم كما يفعل الأمراء والولاة بالرعية ثم تتطور اللفظ إلى استعمالها بمعنى: تدبير أمور الرعية والقيام بإصلاحها أما الشريعة فأصلها شرع بمعنى بين وسن. والشريعة والشرعة: ما سن الله من الدين وأمر به قال تعالى: «ثم جعلتك على شريعة من الأمر فاتبعها والمعنى المقصود من وصف السياسة بالشرعية أن تكون على وفق ما سنه الله تعالى لعباده من أمور الدين.(٨)

ثانيا: مفهوم السياسة الشرعية اصطلاحا: تعددت تعريفات السياسة الشرعية قديما وحديثا واختار منها ما يعين على فهم المقصود. ومن تعريفاتها:(ما كان فعلا معه الناس أقرب إلى الصلاح وابتعد عن الفساد وإن لم يضعه الرسول ولا نزل به وحى) وقيل هي: (تدبير الشؤون العامة للدولة الإسلامية بما يكفل تحقيق المصالح ودفع المضار مما لا يتعدى حدود الشريعة وأصولها الكلية وإن لم يتفق وأقوال الأئمة المجتهدين) فالسياسة الشرعية

عبارة عن مفهوم اصطلاحى يعبر عما يصدر عن الحاكم من القوانين والى تفسر السلطة العامة الناس على إتباعها والسياسة الشرعية تعالج ما أستجد من قضايا مستجيبة لما تقتضيه مصالح الأمة في كل بيئة وعصر فيما لم يرد به نص أو ما لا نص فيه قاطع. فهي تضع بين يدي ولي الأمر سلطة تقديرية يملك بمقتضاها التصرف والتدبير واتخاذ ما يلائم العصر والظروف من الإجراءات والنظم التي تقتضيها المصلحة العامة. وهي تستند الأدلة التفصيلية والكلية الواردة في الكتاب والسنة والى القواعد العامة للشريعة الإسلامية ومقاصدها العامة والخاصة. وهي تستند الأدلة التفصيلية والكلية الواردة في الكتاب والسنة والى القواعد العامة للشريعة الإسلامية ومقاصدها العامة والخاصة (٩)

المبحث الثاني: مشروعية فرض الضرائب في الفقه الإسلامي : يتناول هذا المبحث مشروعية فرض الضرائب بشكل عام ويبين الضوابط التي يجب مراعاتها عند فرض وإقرار الضرائب حيث تعتبر الضرائب من المسائل لمستجدة في الفقه الاسلامي ولذلك لم يبحثها الفقهاء المتقدمين والظاهر أن الضرائب بمعناها سابق الذكر ظهرت في العصور المتأخرة ولذلك وجدنا اتباع المذاهب تناولوها بالبحث وبينوا حكم إلزام الناس بها والحالات التي يجوز فيها أن تمتد يد الحكام إلى أموال الناس ومن خلال تتبع أقول الفقهاء في حكم التوظيف وجدنا الفقهاء من أتباع المذاهب متفقون على جواز فرض الضرائب على الأغنياء إذا دعت الحاجة يقول ابن عابدين: (زمن النوائب ما يكون بالحق كرى النهر لاشتراك للعامة وأجرة الحارس للمحلة . بأن احتاج الى ذلك ولكم يكن في بيت المال شيء فوظف على الناس ذلك وينبغي

تقييد ذلك بما إذا لم يوجد في بيت المال ما يكفي لذلك (ويقول الشاطبي: (إذا قررنا إماما مطاعا مفتقرا الى تكثير الجنود لسد حاجة الثغور وحماية الملك للتوسع الأقطار وخلا بيت المال وارتفعت حاجة الجند الى مال يكفيهم فللإمام إذا كان عدلا أن يوظف على الأغنياء ما يراه كافيا لهم في الحال الى أن يظهر مال في بيت المال ثم إليه النظر في توظيف ذلك على الغلات والثمار) ويقول الشيخ الملاقي من المالكية: (توظيف الخراج على المسلمين من المصالح المرسله ولا شك عندنا في جوازه وظهور مصلحته في بلاد الأندلس في زمننا لكثرة الحاجة وضعف بيت المال) ويقول الغزالي: (وإذا خلت الأيدي من الأموال ولم يكن من مال الصالح ما يفي بخراجات العسكر وخيف من ذلك دخول العدو بلاد الإسلام أو ثوران الفتنة من قبل أهل الشر جاز للإمام أن يوظف على الأغنياء مقدار كفاية الجند لأننا نعلم إذا تعارض شران أو ضرران قصد الشرع دفع أشد الضررين وأعظم الشرين) ومع أن الفقهاء نصوا في إيجابها على الأغنياء حالة احتياج الجند إلا أن الظاهر من كلامهم جواز فرضها لسد حاجات الدولة الأساسية إذا لم تف موارد بيت المال لذلك فكما أن حماية الأمن الخارجي مطلوبة فكذلك داخليا بتوفير ما يلزم للناس ويؤمن لهم ما يحتاجون إليه من مراكز أمن وإدارات تعلين وصحة وغيرها أما علماء المسلمين من المحدثين فلهم في المسألة رأيين :

الرأي الأول: يرى جواز فرض الضرائب إذا احتاجت الدولة إلى المال ومنهم الشيخ عبد الحليم محمود والشيخ محمود شلتوت والشيخ محمد أبو زهرة والشيخ محمد الساييس والدكتور يوسف القرضاوي.

الرأي الثاني : يرى عدم جواز فرض الضرائب نظرا لعدم وجود نص يبيح للإمام الأخذ من أموال الناس بغير رضاهم معتبرين ذلك من المكس المنهي عنه بنص الحديث وهو قول النبي ﷺ (لا يدخل الجنة صاحب مكس) وقالوا إن الإسلام قد احترام للملكية الشخصية وجعل كل إنسان أحق بماله وحرم الأموال كما حرم الدماء والأعراض فلا يحل أخذ مال إنسان بغير طيب نفس منه والضرائب عبارة عن مصادرة للأموال بغير حق واعتداء على أموال الناس بالباطل ويرد على أصحاب هذا الرأي بأن للمكس المحرم هو ما أخذ من أموال الناس بالباطل وبغير وجه حق أما ما أخذ لحاجة حقيقية وصرف في مصارفه الشرعية بالعدل فلا يمكن اعتباره كذلك. يقول ابن نجيم من الحنفية: (وما ورد من ذم العشار فهو محمول على ما يأخذ من أموال الناس ظلما) ويقول الذهبي: (المكاس من أكبر أعوان الظلمة بل هو من الظلمة أنفسهم فإنه يأخذ ما لا يستحق ويعطيه لمن لا يستحق) أما القول بوجوب احترام الملكية الشخصية فلا تعارض بينها وبين أخذ المال من الأغنياء إذا كان بحق إذ أن المصالح إذا تعارضت قدمت أعلاها ولأن مصلحة الدولة وهي من أولى المصالح مقدمة على المصلحة الشخصية فالأولى عامة والثانية خاصة وإذا تعارضت المصلحتان قدمت العامة. أما القائلون بجواز فرض الضرائب إذا دعت الحاجة إليها فاستدلوا بجملة من الأدلة منها:

قول الله تعالى: «ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من ءامن بالله واليوم الآخر والمليكة والكتب والتين والى المال على حبه، ذوى القري واليتامى والمسكين وابن السبيل وفي الرقاب وأقام الصلاة واتى الزكاة» وقالوا أن الله تعالى أراد بقوله «وءات

المال على حبه، ما يدفع من غير الزكاة بدليل النص عليها في آخر الآية فدل على أن المراد بما ذكر أولاً حقوقاً أخرى غير الزكاة الواجبة وهذا دليل على جواز فرض الضرائب عند الاحتياج إليها. واستدلوا بقول النبي ﷺ (إن في المال لحقاً سوى الزكاة) واستدلوا بما ورد عن عمر رضي الله عنه: (لو استقبلت من أمري ما استدبرت لأخذت فضول أموال الأغنياء فقسمتها على فقرائهم) والذي أراه أن ليس في هذه الأدلة ما يدل على أن لولي الأمر إلزام الأغنياء بدفع الأموال لسد الحاجات الضرورية في المجتمع، بل إن غاية ما تدل عليه هو الحث على الإنفاق في سبيل الله فالأمر على التخيير لا على الوجوب وإن وجب عليهم فليس في الأدلة ما يدل على أن لولي الأمر الأخذ منهم بغير رضاهم. وهذا لا يعني عدم جواز إلزام ولي الأمر الأغنياء بدفع الضرائب في الحالات التي تستدعي ذلك ولكنني أقول إن مشروعية الضرائب والإلزام بها من المسائل الاجتهادية التي لم ينص عليها دليل خاص والتي تعتمد في تقريرها والعمل بها على النظر فيما تقتضيه السياسة الشرعية بما تضمنته من وسائل يعتمد عليها في تقرير الأحكام الاجتهادية كالنظر في أدلة الشرع الكلية ومبادئه العامة ومقاصد الشريعة وقواعدها وما تقتضيه للمصلحة العامة. (١٠) ومن خلال النظر في أقوال العلماء واستقراء الواقع الذي تعيشه بعض الدول الإسلامية أرى أن فرض الضرائب والإلزام بها في الوقت الحاضر هو ما تقتضيه السياسة الشرعية وفق ضوابط وقواعد تمنع التجاوز أو التعسف في استخدامها. (١١)

المطلب الاول : الضوابط الشرعية لفرض الضرائب: أولاً : أن تكون المصلحة التي فرضت من أجلها الضرائب حقيقية لا وهمية، لأن تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة

وحتى يتحقق هذا الشرط لا بد أن يؤدي فرض الضرائب إلى تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية ويتحقق منها الحصول على مصلحة محققة أو إزالة مفسدة محققة والذي يثبت ذلك أهداف الدولة من فرض الضرائب ومدى حاجة الدولة إلى الأموال.

ثانياً: أن تدعو الحاجة إلى فرض الضرائب بحيث تكون الدولة بحاجة ماسة إلى الأموال لتحقيق أهدافها ويتحقق هذا الشرط عند خلو خزينة الدولة من المال أو عند عدم وفاء مصادر بيت المال بحاجات الدولة لتغطية نفقاتها العامة. فإن وجدت مصادر تفي بالحاجات فالواجب على الدولة عندها أن تتوقف عن فرض الضرائب استناداً إلى القاعدة الشرعية (الضرورات تقدر بقدرها) إذا زالت الضرورة توقف الإمام عن الأخذ. يقول الإمام الجويني: (ثم إن اتفقت مغامر واستظهر بأخماسها بيت المال وغلب على الظن أطراد الكفاية إلى أمد مظنون ونهاية. فيغض حينئذ وظائفه فإنها ليست واجبات توقيفية ومقدرات شرعية وإنما رأيناها نظراً إلى الأمور الكلية فمهما استظهر بيت المال واكتفى حظ الإمام ما كان يقتضيه وعفا فإن عادت مخايل حاجة أعاد الإمام مناهجه وهذا يقتضي أن تحدد نفقات الدولة الضرورية ثم تحدد الإيرادات فيتم احتساب الواردات المتأتية لخزينة الدولة من أموال الزكاة وغيرها ثم يفرض الإمام على الأغنياء ما يتمم به حاجة الدولة وهذا يتم في العادة عند إقرار الموازنة العامة للدولة بداية كل عام وهو ما يجب على الدول المعاصرة الاعتماد عليه على عكس ما هو جار الآن من تحديد الإيرادات ثم تحديد النفقات بناء على ذلك. (١٢)

ثالثاً: مراعاة العدل عند فرض الضرائب وإقرار النظام الضريبي. بحيث توزع الأعباء الضريبية على الناس بنسب نسبية على الدخل بما يعرف بالضريبة النسبية كما يراعى

فيه أوضاع المكلفين المالية فلا تفرض الضريبة إلا على القادرين وبما زاد عن حاجاتهم الضرورية وبما لا يؤثر على معيشتهم فتكون بما سهل احتماله وانتظمت به قواعد الملك وأحواله.

رابعاً: أن يتم فرض الضرائب بعد استشارة أهل الرأي والمعرفة من أصحاب الاختصاص فلا تفرض بناء على رأي الحاكم وحده، وهذا يؤدي إلى أن تفرض الضرائب وفق حاجات الدولة وبالشكل الذي يحقق العدالة في التوزيع.

خامساً: مراعاة الناحية الإنسانية عند فرض الضرائب فلا تستخدم الأساليب التعسفية في التحصيل كالجز على الأموال وأن يراعى في جباية الضرائب الظروف الملائمة لدفعها. سادساً: أن يكون فرض الضرائب وإقرار نسبها وفق قانون خاص معلن للمواطنين بحيث تحدد فيه أسعار الضريبة وشروطها وكيفية دفعها والأموال التي تشملها منعاً للتحكم في أسعار الضريبة.

سابعاً: وضع الأسس الكفيلة بحسن إدارة الضرائب وإنفاقها وجبايتها بحيث يتولى أمورها الموظفين الأمناء الأكفاء من توافرت فيهم الخبرة والمقدرة وتكوين هيئة مراقبة تتولى الإشراف على جباية الضرائب وحسن تطبيق القانون الضريبي. ومتابعة إنفاق أموال الضرائب في المصالح العامة للدولة. إن وضع الضوابط الشرعية المتعلقة بالضرائب يسهل علينا الوصول إلى حكم شرعي دقيق لكل نوع من أنواع الضرائب المفروضة في القوانين المعاصرة ومدى تحقيق هذه الضرائب لمصلحة الأمة ومن خلال الفصل الثاني سنتعرف على أهم الضرائب في القوانين المعاصرة وسنقف على أحكامها ومدى توافقها

مع مبادئ السياسة الشرعية وصولاً إلى حلول عملية لما يعترى بعضها من خلل يفقدها العدالة المطلوبة شرعاً.

المطلب الثاني: أنواع الضرائب المعاصرة وموقف السياسة الشرعية منها : تنوع الضرائب المفروضة في النظام الضريبي المعاصر وفق اعتبارات مختلفة فإذا كانت جباية الضرائب تتم وفق جداول اسمية توضع بصفة دورية يدون فيها أسماء المكلفين بالضريبة ومقدار الضريبة ووعائها فتعتبر عندها من الضرائب المباشرة وهذه تقسم إلى ضريبة على الدخل وأخرى على رأس المال أما إذا كانت الضرائب تجبى دون جداول اسمية ويتم خصيلها عندما تتحقق الوقائع المنشئة لها فهي من الضرائب غير المباشرة وهذه تقسم إلى ضرائب على المبيعات وضرائب إضافية وضرائب جمركية.

ومن خلال المباحث القادمة سنقف على أنواع الضرائب من حيث أقسامها وأحكامها وموقف السياسة الشرعية من الضرائب المباشرة ها.(١٣)

المبحث الأول : الضرائب المباشرة

المطلب الأول: مفهوم الضرائب المباشرة : هي الضرائب التي يتم اقتطاعها مباشرة من دخل الفرد أو أمواله محل الضريبة ولا يستطيع نقل أعباءها وتتم جبايتها وفق جداول اسمية ويعتبر هذا النوع من الضرائب الأكثر شيوعاً نظراً لثبات حصيلته وتناوله أموالاً ثابتة نسبياً مثل دخل العقارات والأجور والمرتبات. كما أنها تراعي ظروف المكلفين الشخصية فلا تحتسب فيها تكاليف المعيشة والأعباء العائلية مع التدرج في سعر الضريبة. كما أنها تراعي قواعد الضرائب العامة من حيث العدالة والاقتصاد والملائمة إلا

حد ما فتكاليف جبايتها قليلة مقارنة مع غيرها من الضرائب ويستطيع للكلف دفعها في الوقت الذي يناسبه مع إمكان تقسيطها عليه. وتقسم الضرائب المباشرة إلى قسمين رئيسيين هما: الضرائب على الدخل والضرائب على رأس المال (١٤)

المطلب الثاني: الضريبة على الدخل: اختلف علماء العامة في تحديد مفهوم الدخل بناءً على اختلافهم في تحديد مصدر الدخل الخاضع للضريبة ولهم في ذلك اتجاهين: الاتجاه الأول: يعرف الدخل على أنه عبارة عن كل ناتج نقدي أو يمكن تقديره بالنقود يحصل عليه المكلف خلال فترة زمنية منتظمة من مصدر قابل للبقاء كالأجور والمرتبات وأرباح الشركات والتي يحصل عليها المكلف بصورة دورية منتظمة وبناءً على هذا الاتجاه فلا يدخل ما يحصل عليه الفرد بصفة عارضة في الدخل كأرباح الأسهم أو الزيادة في سعر العقارات وغيرها.

الاتجاه الثاني: يعرف الدخل على أنه عبارة عن كل زيادة إيجابية لذمة المكلف ما بين فترتين زمنييتين سواء أكانت هذه الزيادة من دخل دوري منتظم أم من دخل عارض فتدخل فيه الأرباح والرواتب والأجور وكل مبلغ نقدي أو عيني يزداد في ذمة المكلف إيجابياً. (١٥)

خصائص الضريبة على الدخل:

أولاً: من حيث مصدر الدخل : تتناول الضريبة كافة دخول المكلفين بغض النظر عن مصدرها سواء أكان رأس مال أم عمل وسواء أكان دورياً منتظماً أم عارضاً فعند احتساب الدخل الإجمالي للمكلف يتم جمع الدخول التي يتحصل عليها الفرد من أي مصدر. (١٦)

ثانيا : من حيث المكلفين الخاضعين للضريبة : فيعتبر عند احتساب الضريبة العمومية المادية للضريبة دون النظر إلى العمومية الشخصية بمعنى أن الضريبة تتناول كافة الأموال للوجود داخل إقليم الدولة وكافة التصرفات والوقائع التي تتم داخل حدودها فالعبرة في خضوع الأموال للضريبة هو ممارسة النشاط داخل حدود الدولة فلا يخضع للضريبة دخل المستثمر للتحقق له خارج الدولة.(١٧)

ثالثا : من حيث سعر الضريبة : تأخذ بعض القوانين مبدأ الضريبة النسبية ويأخذ البعض الآخر بمبدأ الضريبة التصاعدية ويقصد بالضريبة النسبية اقتطاع نسبة الضريبة من أموال لمكلفين بنسب ثابتة مهما كانت قيمة المادة الخاضعة للضريبة. أما التصاعد في سعر الضريبة فيقصد به تغير قيمة الضريبة بتغير قيمة المادة الخاضعة لها بحيث يشارك للمكلفين كل حسب قدرته.

رابعا: من حيث المقدرة التكليفية للمكلفين: تستبعد الضريبة على الدخل الأموال اللازمة في إنتاج الدخل كنفقات العمل وترميم العقارات وتصليح الآلات واستهلاك وتلف الأبنية والماكينات وغيرها.

خامسا: من حيث الملائمة : تراعي هذه الضريبة ظروف المكلفين من حيث الجباية وطريقة الدفع فلا تتم جبايتها إلا في الوقت الملائم لهم وبالطريقة التي يرونها مناسبة.

سادسا: من حيث إنسانية الضريبة: تراعي هذه الضرائب ما يطرأ على المكلفين من حوادث تسببت في هلاك والخسارة اللاحقة بالمكلف عند إنتاج الدخل كما تراعي أعباء

الديون وتقرر نظام إعفاءات بسبب حالات الطوارئ والعلاج فيتم تنزيل هذه المصاريف والديون من الدخل الخاضع للضريبة. (١٨)

سابعاً: من حيث اليقين: فيتم تحديد كل ما يتعلق بالضريبة بدقة من جميع الجوانب وفق قانون خاص معلن.

ثامناً: من حيث موضوع الضريبة يتم احتساب الضريبة على صافي الدخل للكلف لا على مجموع ما يتحصل عليه. موقف السياسة الشرعية من الضريبة على الدخل إن السياسة الشرعية لا تمنع من فرض ضريبة على الدخل ما دامت متمتعة بالخصائص السابقة بشرط مراعاة لضوابط الشرعية التي سيأتي بيانها. أما وجه السياسة الشرعية في جوازها فيتمثل في الآتي:

أولاً : حاجة بعض الدول الحقيقية لمثل هذه الأموال نظراً لعدم كفاية أموال الزكاة والصدقات ورفع نظام الجزية والخراج في الوقت الحاضر مع كثرة المسؤوليات التي تحملها خزينة الدولة للقيام بمهامها على الوجه الأمثل وإن قيام الدولة بمهامها تحتاج المال الذي لا يمكن توفيره إلا بهذا الطريق.

ثانياً: تحقيق الضرائب لمصلحة الأمة المتمثلة بحفظ نظامها وأساس وجودها ورعاية الحاجات العامة فيها. (١٩)

ثالثاً: اتفاق الضرائب مع مبدأ العدالة المقرر في الشريعة الإسلامية ومع مبدأ للمساواة بين أفراد المجتمع وهذه العدالة تقتضي منع تكديس الأموال في أيدي فئة معينة ومنع تداولها وتقتضي كذلك أن يشارك الأغنياء في تحمل الأعباء العامة للدولة.

رابعاً: إن فرض الضرائب يعتبر من الأمور الاجتهادية التي يسوغ لولي الأمر التصرف فيها حسب ما تقتضيه المصلحة العامة للدولة وبما يضمن تحقيق المقاصد الشرعية. وحتى تؤدي هذه الضرائب ثمارها وتحقق الغرض الذي فرضت من أجله لا من ضبطها بضوابط تمنع التجاوز في أخذ الأموال والتي يمكن إبرازها بالأمور التالية: وضع نظام رقابي يمنع التجاوز في أخذ الأموال ويضمن عدالة التنفيذ من خلال مراقبة العمال القائمين على مصلحة الضرائب وتعيين من هم أهل لذلك من أصحاب الخبرة والعدالة.

٢. الحد من سلطة السلطة التنفيذية في إقرار أو تعديل أو استثناء أي حكم يتعلق بالضريبة وإن يتم التعديل بعد استشارة أهل الرأي وبناء على حاجات حقيقية للدولة بما يضمن عدم تحكم فئة معينة في النظام الضريبي وبالتالي فإن لسياسة الشرعية تقتضي عدم إعطاء الصلاحية في استثناء بعض أنواع الدخول من الخضوع للضريبة سواء أكان وزيراً أم مديراً أم غيره إلا بعد الرجوع إلى لجنة متخصصة وبعد بيان الأسباب الموجبة لذلك وإن عدم اعتبار هذا الضابط قد يؤدي إلى التجاوز وفتح باب يلج منه من لا يترفع عن الأموال. (٢٠)

٣. حسن التعامل مع المكلفين من قبل القائمين على المصلحة الضرائب والتقليل من العقوبات ما أمكن والاكتفاء بحالات الضرورة فلا يؤخذ منهم زيادة على المبلغ المفروض كغرامة أو غيرها ما داموا ملتزمين بالدفع ذلك أن فرض العقوبات والغرامات يؤدي إلى تهرب الناس من دفع الضرائب ويؤدي إلى توتر العلاقة بين للمكلفين والسلطة وفقدان الثقة بينهم.

٤. ضمان صرف الأموال في وجوهها الشرعية المحققة لأهداف الدولة العامة من خلال تعيين المؤهلين لهذا الأمر وفصل سلطة الجباية عن سلطة صرف الأموال وأن يكون التصرف في الأموال تحت إشراف ورقابة الهيئة التشريعية والتنفيذية. (٢١)

٥. الفصل بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة فلا ينص على ضريبة غير ضريبة الدخل في القانون الخاصة بضريبة الدخل منعا للازدواج الضريبي.

٦. المحافظة على أسرار المكلفين الخاضعين للضريبة بعدم إشهار ما يتعلق بأموالهم من قبل دائرة ضريبة الدخل أو أحد موظفيها . . التأكد من تطبيق مبدأ العدالة الضريبية بين المكلفين من خلال إتباع الوسائل

التي تعرف من خلالها مقدرة المكلف . عدم فرض الضريبة على المكلف بشكل تعسفي إلا في الحالات التي تستوجب ذلك وبعد إشعار المكلف فلا تفرض ضرائب مقطوعة على الدخل منعا للظلم الذي قد يلحق المكلف بسبب ذلك . إن ضمان تطبيق هذه الضوابط يكفل تحقيق العدالة في المجتمع ويؤدي إلى وصول الدولة إلى أهدافها ببسر وسهولة ويجعل للمكلفين على قدر من الرضا عند دفع أموالهم . وإن على الدولة أن تسعى إلى توفير احتياجاتها من الأموال من خلال ما تملكه من ثروات وأن تشعر المواطن بأن الضريبة ليست أمراً مفروضاً وتلجأ إلى التخفيف على المواطن بما تقرره من تسهيلات وإعفاءات عند عدم الحاجة وصولاً إلى علاقة ثقة بين الحاكم والمحكوم. (٢٢)

المبحث الثاني: الضرائب غير المباشرة وموقف السياسة الشرعية منها

المطلب الأول: مفهوم الضرائب غير المباشرة وأنواعها: عرفت الضرائب غير المباشرة بأنها: (الضرائب التي تتم جبايتها دون جداول اسمية وتحصل عندما تتحقق الوقائع المنشئة لها قانونا ويستطيع دافعها نقل عبئها إلى غيره)

ويمكن تعريفها بأنها: الضريبة التي يدفعها لمكلف ثم ينقل عبئها إلى شخص آخر وتفرض على واقعة معينة دون إمكان تحديد المكلف أو التي تفرض عند استعمال الثروة. وبناء على التعريفين السابقين فإن الضرائب غير المباشرة تتميز بالخصائص التالية:

أولاً: أنها ضرائب تهدف إلى تحميل الدخل بالضريبة عند إنفاقها على الاستهلاك أو عند تداول رأس المال فهي تفرض على المنتجين فيما يتعلق بالإنتاج أو بمناسبة دخول البضائع المستوردة إلى الدولة أو على البيع والشراء أو استعمال السلع والخدمات. (٢٣)

ثانياً: أنها تؤدي عند حصول الواقعة المنشئة لها وتحدد الواقعة وفق قانون خاص.

ثالثاً: انتقال عبء الضريبة على المستهلك النهائي للسلعة أو الخدمة. فلمستورد يضيف ما يدفعه من ضريبة إلى ثمن السلعة وكذلك المنتج أو تاجر الجملة أو تاجر التجزئة ليستقر العبء الضريبي في نهاية الأمر على المستهلك النهائي للسلعة أو الخدمة.

رابعاً: وفرة حصيلتها مقارنة بالضرائب المباشرة فهي تمثل ثلاثة أرباع واردات خزينة الدولة فيما تمثل الضرائب لمباشرة ربع الواردات فقط.

خامساً: عدم مراعاتها للظروف الاجتماعية والشخصية لدافع الضريبة حيث أنها تدفع على شكل زيادة في ثمن السلعة. وبالنظر إلى قوانين الضريبة نجد بأن هنالك أنواع رئيسة ثلاثة للضرائب غير المباشرة هي:

الضريبة الجمركية، والضريبة على المبيعات، والضريبة الإضافية على السلع والخدمات. (٢٤)

المطلب الثاني: الضرائب الجمركية : وهي أحد أنواع الضرائب غير المباشرة التي تفرض على السلع والخدمات عند عبورها حدود الدولة دخولا أو خروجا. وبعبارة أخرى الضرائب المفروضة على السلع المستوردة إلى الدولة أو المصدرة منها فإذا كانت مفروضة على السلع والخدمات الخارجة من الدولة سميت بضريبة الصادرات وإذا كانت مفروضة على السلع والخدمات الداخلة إلى الدولة سميت بضريبة الواردات. وعليه فإن الضرائب الجمركية تقسم إلى نوعين :

الأول: الضرائب النوعية وهي تفرض على أساس العدد أو الوزن أو نوع السلعة بغض النظر عن قيمتها وتفرض في هذه الحالة كمبلغ ثابت على كل وحدة من الوحدات المستوردة. ويتميز هذا النوع بسهولة الربط والتحصيل والثبات النسبي في حصيلة الضريبة. ويرى بعض العلماء المالية المعاصرة أن هذا النوع من الضرائب لا يحقق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لعدم استجاباتها للتغيرات الاقتصادية فتقل حصيلتها في أوقات الانكماش الاقتصادي (٢٥)

النتائج والتوصيات

أولاً: نتائج البحث

١. الضرائب في النظام المالي المعاصر عبارة عن التزام مالي تفرضه الدولة على للمكلفين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لتحقيق أهداف اقتصادية ومالية واجتماعية

وسياسية. أما في الفقه الإسلامي فهي ما يفرضه ولي الأمر في أموال الأغنياء في الحالات الطارئة والاستثنائية على قدر الحاجة والضرورة لتغطية النفقات العامة استنادا الى أدلة الشرع الكلية والى المبادئ العامة. الساسة الشرعية مفهوم اصطلاحى يعبر عما يصدر عن ولي الأمر من قوانين والتي تفسر السلطة العامة الناس على اتباعها ولو بالقوة وهي تعالج ما يستجد من قضايا مستجيبة لما تقتضيه المصلحة العامة للأمة في كل بيئة وعصر يرد به نص أو ما لا نص فيه قاطع استنادا الى الأدلة الكلية والقواعد العامة للشرعية الإسلامية. الضرائب بالمفهوم الالى المعاصر مفهوم يختلف عن موارد بيت المال الأساسية كالزكاة والجزية والخراج وقد اختلف العلماء في مشروعيتها بين مجيز ومعارض وإنني من خلال الدراسة ذهبت الى جوازها بشروط وضوابط تمنع التعسف وتراعي المصلحة العامة ويرجع في تقدير ذلك الى الحاجة وقلة الموارد. تقسم الضرائب المعاصرة الى ضرائب مباشرة وأخرى غير مباشرة يعتمد في التفريق بينهما على محل الضريبة وطريقة الجباية. الضرائب المفروضة على الدخل ورؤوس الأموال من الضرائب المباشرة ولا مانع من فرضها اذا دعت الحاجة اليها لسد العجز في خزانة الدولة على ألا تكون فرضا اجباريا ثابتا ومراعية للعدالة في التطبيق وعلى الحاجات الزائدة وليست الضرورية مع مراعاة عدم الازدواجية في الجباية. (٢١)

٢ - الضرائب غير المباشرة تتنوع في النظام المالي المعاصر وقد لجأت اليها كثير من الدول نظرا لوفرة حصيلتها ومنها الضرائب الجمركية وضريبة المبيعات والضريبة الإضافية. الضرائب الجمركية على السلع الداخلة والخارجة من الدولة عرفت في

الفقه الإسلامي بضريبة العشور مع الاختلاف في سببها وطبيعتها وليس هناك ما يمنع من فرضها اذا رعت فيها الضوابط الشرعية.

٣- ضريبة المبيعات على السلع المحلية والمستوردة من الضرائب الجائرة بسبب تناولها جميع أفراد الأمة بغض النظر عن مقدرتهم التكليفية لأنها تتناول السلع الضرورية وغير الضرورية مما يشكل عبئاً على الأفراد .

٤- الضريبة الإضافية للمستوفاة من الكلف عند قيامه بتصرف معين من الضرائب المنافية لقواعد السياسة الشرعية لما يلفها من ابهام وغموض.

ثانياً: التوصيات

١. ضرورة اعتماد الدولة على قواعد السياسة الشرعية لمعالجة ما يستجد من قضايا لإضفاء الشرعية على القوانين المحدثه.

٢. ضرورة إلزام للمكلفين بالواجبات الالية المفروضة عليهم من الشارح الحكيم بإعادة تفعيل جباية الزكاة وغيرها على اعتبار أنها من أهم موارد الخزينة وتنفيذا لأمر الله تعالى وعدم ترك المالكين لنصاب الزكاة وأهوائهم إن شاءوا أخرجوها أو منعوها.

٣. الحد من فرض الضرائب وعدم اللجوء اليها إلا في الحالات الضرورية التي تستوجب فرضها

٤. احتساب النفقات الواجبة على الدولة قبل تحديد الإيرادات العامة عند إقرار الموازنة وتقرير الواجب على المكلف من واجبات مالية تبعا لذلك.

٥. اقرار الضرائب بعد استشارة أصحاب الخبرة والاختصاص وموافقة الهيئة التشريعية للدولة منعا للتعسف في اقرارها.
٦. مراعاة العدل عند اقرار النظام الضريبي بحيث تراعي الفروق في الدخل والمقدرة التكليفية للفرد . حسن التعامل مع المكلفين الخاضعين للضريبة وعد اللجوء الى فرض أعباء مالية جديدة كالغرامات والعقوبات المالية.
٧. تجنب فرض الضرائب على رؤوس الأموال وفرضها على الناتج من رأس المال وإعفاء للمكلفين من الضرائب المفروضة على الحاجات الأساسية.
٨. التفريق في الضرائب الجمركية بين السلع الضرورية وغير الضرورية وبين السلع لمنتجة محليا وغير المنتجة وكذلك التفريق بين التاجر المواطن وغيره مع مراعاة وضع حد أدنى للقيمة المفروضة عليها الضريبة.(٢٧)

الهوامش

الف : كتب

- ١- توكللي، محمدجواد و حسين بحريني، (١٣٩٣)، تمايز مالياتهاي حمايتي و خدماتي در نظام مالياتي اسلام، مجموعه مقالات هشتمين همایش سياستهاي مالي و مالياتي ايران، تهران، سازمان امور مالياتي.
- ٢- جعفری صمدی، احمد (١٣٩١)، بخش عمومی، تهران، انتشارات سمت.
- ٣- جعفری نژاد، مسعود و برجیسیان، رسول(١٣٨٨)، حکومت و فرهنگ رفتاری در فلسفه سیاسی ملاصدرا، فصلنامه مطالعات سیاسی

- ۴- جعفري لنگرودي جعفر، ۱۳۹۸، درآمدی روانشناسی حقوق، رویکرد تحلیلی توصیفی، فصلنامه تخصصی دانشنامه‌های حقوقی.
- ۵- جمعی از نویسندگان، (۱۳۹۰)، فلسفه اسلامی، سازمان سمت.
- ۶- جواد آملی، عبد الله (۱۳۷۹ش)، مالیات‌های حکومتی از دیدگاه فقه نظام مالی اسلامی (مجموعه مقالات) به اهتمام احمد علی یوسفی، تهران، پژوهشگاه فرهنگ و اندیشه امام.
- ۷- جونز، وی‌ای‌ام، تامس (۱۳۹۹)، خداوندان اندیشه سیاسی، ترجمه علی رامین، تهران، امیر کبیر.
- ۸- چبرا، محمد عمر (۱۳۸۵) آینده علم اقتصاد، مترجم احمد شعبانی، تهران دانشگاه امام صادق علیه السلام.
- ۹- حسین زاده، محمد، سمیه جعفري، فاطمه زندیان، (۱۳۹۷)، مقایسه اثرخشی کتابخانه‌های عمومی وابسته به نهاد کتابخانه‌های عمومی و سازمان فرهنگی هنری شهرداری، سازمان فرهنگی، تهران.
- ۱۰- حقیقت خواه، محمد، (۱۳۸۵)، «مسئولیت‌ها و وظایف کارگزاران در برابر مردم»، طوبی.
- ۱۱- حکیمی، محمدرضا و همکاران، (۱۳۹۱)، الحیاه، قم، دلیل ما
- ۱۲- خزاعی و یزدان پور، ۱۳۹۴، (مالیات‌های اسلامی و جایگاه آن در تامین منابع مالی) نویسندگان: زینب خزایی و مرجان یزدان پور، منبع مجله اقتصادی سال پانزدهم خرداد

- ۱۳- درخشان، مسعود (۱۳۹۳)، ملاحظاتى در مفاهيم ونقش ماليات در اقتصاد اسلامى و اقتصاد متعارف، پژوهش و سياست‌هاى اقتصادى.
- ۱۴- درى نجف‌آبادى، قربانعلی (۱۳۹۸)، مقدمه اى بر مالىه عمومى گزیده اى از کتاب ماليات حكومتى از دیدگاه ومظّر علما و مراجع عظيم الشان، تقلید سازمان امور اقتصادى و داراى استان قم.
- ۱۵- دهخدا، علي‌اکبر (۱۳۸۴)، فرهنگ لغات، مؤسسه دهخدا، نرم‌افزار رایانه‌اي.
- ۱۶- رجائي، سيدمحمدکاظم، (۱۳۸۱)، معجم موضوعي آيات اقتصادي قرآن، چ دوم، قم، مؤسسه آموزشی و پژوهشي امام خميني قدس سره.
- ۱۷- رستمی، محمد زمان و محمدهادی رستمی (۱۳۹۰)، پیشنهادهاى برای بسط وجای‌گزینی نظام مالياتی اسلامى، مطالعات اقتصاد اسلامى.
- ۱۸- رسولی شمیран، رضا، فرشته حاج محمدی پالو الفضل ظهیران (۱۳۹۰)، ارتباط بین ماليات‌هاى متعارف وماليات‌هاى دینى با تأکید بر وجوه مشترک، مجموعه مقالات سومین همایش ماليات‌هاى اسلامى.
- ۱۹- رضای دوانی، مجید و همکاران (۱۳۹۱)، بررسی تطبیقى ماليات بر مجموع در آمد و خمس، ماليات

- ۲۰- رضايي دواني، مجيد، و خادمي جامخانه، علي اکبر، (۱۳۹۰)، اصلاح ساختار و بسط پايه‌هاي مالياتي در تطبيق با الگوي مالبات‌هاي اسلامي با تاکيد بر ماليات بر عايدي سرمايه، پژوهشنامه ماليات.
- ۲۱- روح‌اله، نجفي، حسن، ۱۳۹۹، هويت حقيقي انسان در اندیشه انسان شناختي، نشریه علمی
- ۲۲- عطارزاده، مجتبی (۱۳۸۸)، دین سیاست یا سیاست دینی از نگاه امام محمد غزالی، فصلنامه تحقیقات سیاسی و بین‌المللی.
- ۲۳- زاهدی، محمدصادق (۱۳۹۰)، قلمرو دین در آرای غزالی و ابن سينا، پژوهشنامه فلسفه دین (نامه حکمت)
- ۲۴- زندی حقیقی، منوچهر (۱۳۶۹)، اقتصاد بخش عمومی مالیه عمومی و اقتصاد مالیه عمومی تهران، دانشگاه تهران.
- ۲۵- سروش محلاتی، محمد (۱۳۹۸)، دین و دولت در اندیشه اسلامي، قم، بوستان کتاب.
- ۲۶- شریعت، فرشاد و نادری باب اناری، مهدی (۱۳۹۰)، جدال اخلاق و سیاست در اندیشه خواجه نصیرالدین طوسی و نیکولو ماکیاولی، پژوهشنامه علوم سیاسی
- ۲۷- شعبانی، احمد و علی اکبر کریمی (۱۳۹۴)، مقایسه‌ای مفهوم شان در الگوی مصرف فرد مسلمان و نظریه مصرف، مطالعات اقتصاد اسلامي.